

العالم يتجه سريعاً نحو التخلي عن المعاملات النقدية

التعاملات الرقمية تهدد وجود النظام المصرفي العالمي



يتجه العالم سريعاً نحو التخلي عن المعاملات النقدية، والاعتماد على التعاملات الرقمية وتقوم بلدان مثل السويد والنرويج هذا المسار الذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً، وتضفي الصين في الاتجاه ذاته، إذ من المقرر ألا يتلقى سائقو سيارات الأجرة نظير خدماتهم نقداً فمثلاً النسبة إلى السويد، وتظهر بيانات البنك المركزي أن 13% فقط من المواطنين استخدموا النقدية في معاملاتهم خلال عام 2018، لكن في بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة، ورغم التراجع الحاد للمعاملات النقدية، ظل الطلب على النقد ينمو بقوة، وتضاعفت قيمة الأوراق النقدية المتداولة بين عامي 2005 و2017.

وما يحدث في المملكة المتحدة يعكس قلق الناس من فكرة الاحتفاظ بأموالهم كاصل رقمي لدى المصارف، فمُنذ الزمة المالية التي وقعت قبل عشر سنوات والتي هدت بانقراض النظام المالي كاملاً وخسارة المودعين لكل شيء، أصبح الناس يتقنون باحتفاظ النقد بالقيمة أكثر من البنوك وضاعت أسعار الفائدة المنخفضة

للاغاية من ذلك الأثر، لكن النقطة المهمة أيضاً في الأموال الرقمية أنها تصدر عن البنوك المركزية، وكانت الشركة البريطانية الأصل للدفع الإلكتروني «وورلدباي» جزءاً

غير معروف من مصرف «بنك أوف سكوتلاند»، وتم بيعها مقابل مبلغ قليل نسبياً «نحو 2.6 مليار دولار»، تحت ضغوط من المفوضية الأوروبية كجزء من الشروط المتعلقة بحزمة

بعد أن تحولت الدولة من النظام المركزي إلى الاقتصادي
الاقتصاد الصيني حقق معدلات نمو
قياسية في السنوات الماضية



يثير الاقتصاد الصيني اهتماماً كبيراً بوصفه ثاني أكبر اقتصادات العالم حجماً، فضلاً عن سرعة نموه اللافتة لأعوام، وأيضاً لاختلافه عن اقتصادات القوى التقليدية في عالمنا المعاصر الذي تعد الرأسمالية النظام الاقتصادي المهيمن عليه، بينما تبقى بكين على ملامح كثيرة من النظام الشيوعي. وتشير تقارير إلى أن الصين كانت ملتزمة تماماً بتغيير شكل نظامها الاقتصادي من النظام المركزي إلى اقتصاد الحرة حتى عام 2008.

وفشل ذلك خطراً حقيقياً يتمثل في تحول سوق المدفوعات إلى محمية خاصة بشركات الدفع مثل «وورلدباي»، بمعنى أن الجمهور سيعتمد على حلول الدفع التي تقدمها كبنائات خاصة، وهو ما لا يمكن اعتباره تطوراً صحيحاً، إذ يعد حماية النظام النقدي أحد الأدوات الأساسية للدول.

الرئيس «جيانغ زيمين» ورئيس الوزراء «تشو رونغ جي»، الذي ترك منصبه في عام 2003 بعد تقليص القطاع الحكومي، وإعادة رسالة النظام المصرفي، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من تحقيق خلفاتهم، وخاصة «هو جيتاو» و«وين جياياو»، عقداً من النمو القوي، فإنهم لم يقدموا سوى القليل من المسؤولية الشريفة التي رأت في هذا التدخل «إراحة» لها من مسؤولية الشرق الآسيوي المليء بالتعقيدات والمكثف بالسكان.

البنوك المركزية تسعى إلى تطوير بدائلها الرقمية

تأكيد مثل هذه الشروط تضمن بقاء النظام المصرفي في وضعه الحالي دون تأثير كبير. وأوصى الباحثان، بترقب تجربة البنك المركزي السويدي في هذا الصدد معرفة كيف ستمضي الأمور قبل الإقدام على محاكاة المحاولة. وفي النهاية ستكون هذه النقود الجديدة بمثابة مكافئ رقمي دقيق للأموال التقليدية، ما يفيده الأخيرة بعض برقيها، ويبقى القول إن التهديد التكنولوجي للبرنامج المصرفية وأنظمة الدفع التقليدية أصبح حرجاً بالفعل، لكنه على وشك أن يزداد خطورة.

المقرضين متعطلين لأموال المودعين. وفي ورقة عمل نشرت العام الماضي، اقترح الباحثان لدى بنك إنكلترا «مايكل كوموف» و«كلير نون» معالجة هذه المخاوف من خلال إخضاع أي عملة رقمية تابعة للبنك المركزي لمجموعة من المبادئ الأساسية. ويشمل ذلك سعر فائدة قابلاً للتعديل، وعدم السماح بتحويل الودائع المصرفية إلى النقد الإلكتروني الجديد، واعتبار هذه العملة الجديدة أداة مختلفة عن احتياطات البنوك المركزية ولا يمكن استبدال هذه بنك وبكل

تشير بيانات اقتصادية إلى أن المشكلة تكمن في أن محاولات البنوك المركزية لتطوير بدائلها الرقمية الخاصة لها جوانب سلبية محتملة، ولا يتعلق الأمر هنا بأموال مثل «بيكوين» المشكوك فيها أو العملات الرقمية المشابهة لها، وإنما بدائل إلكترونية تسهل على المواطنين إجراء المعاملات برعاية البنوك المركزية. وأكبر عيب هو أنها قد تكتسب شعبية كبير جداً، وإذا تبني الجمهور مثل هذه الأموال الإلكترونية على نطاق واسع، فقد تحل محل الودائع المصرفية، وتترك

«بيتكوين» استقرت قرب أعلى مستوى منذ بداية العام



وهو هيئة دولية تراقب وتقدم توصيات حول النظام المالي العالمي- فإن هناك عدداً من الدول تتجه نحو تقنين التعامل من خلال العملات المشفرة البيتكوين، على رأسها الهند واليابان والصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

3,990 دولاراً، خلال آخر أيام التداول بشهر مارس الماضي. ورغم ارتفاع البيتكوين، فإنها لا تزال أقل بكثير من أعلى مستوى لها على الإطلاق الذي حققته في ديسمبر 2017 عندما اقترب سعر العملة من 20 ألف دولار. وحسب تقرير حديث صادر عن مجلس الاستقرار المالي

واصلت «بيتكوين» العملة الرقمية المشفرة الأشهر صعودها خلال تعاملات أمس وفق تعاملات بورصة بيتسبام ومقرها لوكسمبورغ، وبلغ سعر العملة المشفرة 5320.16 دولاراً. وتظل بالقرب من أعلى مستوى لها منذ بداية العام الحالي، وسط عمليات شراء كبيرة في التاسع من الشهر الحالي، وأعلنت بكين خطتها لحظر تعدين بيتكوين في الصين، وفقاً لمسودة تتضمن قائمة أنشطة تسعى لجنة التخطيط الرسمية بالصين لوقفها، ما ينبئ بتنامي الضغط الحكومي على قطاع العملات المشفرة. والصين أكبر سوق في العالم لأجزاء الكمبيوتر المصممة لتعدين بيتكوين والعملات المشفرة الأخرى مثل تلك الأنشطة كانت تقع في السابق في منطقة رمادية على صعيد التنظيم الرقابي، وفي 11 أبريل الحالي ارتفع سعر البيتكوين لأعلى مستوى له منذ بداية العام الحالي 2019، وذلك بعد أن جرى تداوله بالقرب من 5500 دولار، قبل أن يستقر سعر التداول عند مستوى 5,408 دولارات، بسبب الزيادة الهائلة في عمليات الشراء. وجرى تداول عملة البيتكوين الإلكترونية المشفرة عند مستوى 4000 دولار، ارتفاعاً من

القطاع الخاص يقدم 80% من إجمالي الإنتاج

تورد التقارير أن القطاع الخاص الصيني كان يقدم قرابة 80% من الإنتاج الصيني عام 2008، وعلى الرغم من عدم القيام بحركة تأميم على سبيل المثال أو حتى إنشاء الحكومة الصينية لشركات جديدة إلا أن نصيبها من السوق ارتفع من 20% إلى 35% خلال عقد من الزمان. واعتمدت الحكومة في ذلك على زيادة حصصها في الشركات مزبوجة الملكية بين القطاعين الخاص والعام، فضلاً عن التوسع في الشركات المملوكة للقطاع العام وضح المزيد من رؤوس الأموال داخلها، بل وحتى بدء بعضها لأنشطة جديدة. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة حول ما يثير القلق بشأن مستقبل الاقتصاد الصيني لا سيما بعد وصول الاقتصاد إلى معدل نمو 6.6% وهو الأبطأ منذ عام 1990، لكن هناك أيضاً بعض التفاؤل بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني لأن الحل يبقى «ممكناً» وتحت السيطرة، فالتوقف عن توسيع

دور الدولة في الاقتصاد وإعادة النهج «الإصلاح» قد يحقق «انطلاقة جديدة» للاقتصاد الصيني. وتونه التقارير أن هناك سبباً سياسياً وراء توقف الإصلاح الاقتصادي «بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية العالمية»، حيث تمثل النظرة التقليدية للاقتصاد السياسي في الصين في أن الحزب الشيوعي قد أبرم صفقة ضمنية مع الشعب، وبمقتضاها يقدم النمو الاقتصادي في مقابل قبول الشعب باستمراره. ولكن واقع الأمر يثبت أن الإنجازات الاقتصادية التي تتحقق في الصين ستجعل الشعب أكثر تشبهاً بالحزب، بينما يشكك الإسماع بزماد الاقتصاد والأدوات الإنتاجية وسيلة غير ناجحة أثبتت فشلاً في العديد من التجارب السابقة، وأبرزها الاتحاد السوفييتي السابق.

90 مليار دولار قيمة احتياطي «المركزي الروسي» من الذهب



كشفت البنك المركزي الروسي، أن احتياطات روسيا من الذهب بلغت 69.7 مليون أوقية في بداية أبريل الحالي. وأوضح البنك، في بيان، أن قيمة حيازاته من المعدن النفيس بلغت 90.01 مليار دولار. وبدأت روسيا منذ عام 2017 على تعزيز حصة الذهب، مقابل التقليل من حصة الدولار في الاحتياطات الدولية، وذلك في إطار خطة «كف الارتباط بالدولار»، التي ترمي إلى التقليل من دور العملة الخضراء في الاقتصاد الروسي، بهدف التخفيف من تأثيره، في ظل سياسة العقوبات الأميركية المستمرة ضد روسيا. وكان المركزي الروسي أعلن، ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي في روسيا بمقدار 2.4 مليار دولار بنهاية شهر مارس الماضي، ليصل الإجمالي إلى 489.5 مليار دولار، وذلك بفضل نجاح وزارة المالية الروسية في طرح إصدار جديد من سندات اليورو، فضلاً عن استمرار عمليات شراء العملات الصعبة من السوق المحلية

الشركات اليابانية لا تنوي الخروج من بريطانيا مع اقتراب «بريكست»

بين استطلاع أن الشركات اليابانية التي تربطها علاقات ببريطانيا تقول إنها لا تخطط لخروج وشيك من البلاد في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة البريطانية إلى التوصل لتفاهق على شروط انسحابها من الاتحاد الأوروبي. وقالت العديد من الشركات إنها ستبني نهج «الانتظار والترقب» تجاه خروج بريطانيا من التكتل. وأبدت الحكومة اليابانية علناً مخاوف بشأن أثر الخروج من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة، ثاني أكبر وجهة للاستثمار الياباني بعد الولايات المتحدة، وحذرت طوكيو من أن الشركات اليابانية ستتعين عليها مغادرة بريطانيا إذا تسببت الحواجز التجارية الناجمة عن مريحة. ويشير قرار بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي المخاوف في لندن من أن الشركات اليابانية ربما تنقل عملياتها إلى مكان آخر إذا توقفت التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية مع بقية التكتل الأوروبي.



لكن 89% من الشركات التي تربطها علاقات عمل مع بريطانيا تقول إنها لن تجري تغييراً على عملياتها وتدرس 3% من الشركات فعلياً توسعة أنشطتها في البلاد. وأظهر المسح الذي أجري في الفترة من 3 إلى 15 أبريل أن نحو 8% من الشركات تخطط لخفض العمليات التجارية في بريطانيا، لكن لا تخطط أي من الشركات التي شملها المسح لمغادرة البلاد. لكن في تعليقات مكتوبة، قالت الكثير من الشركات إنها ستراقب تطورات الانسحاب البريطاني «في الوقت الحالي»، ما يشير إلى أنها قد تغادر البلاد إذا تبين أن الانسحاب يلحق الضرر بنشاطها. وشمل مسح للشركات، والذي تجريه شهريا نيكي ريسيرش 478 شركة كبيرة ومتوسطة الحجم والتي يشارك مديروها في الرد على الأسئلة بشرط عدم نشر أسمائهم. وأجاب نحو 240 شركة على الأسئلة الخاصة بالانسحاب البريطاني. ومن بين تلك الشركات، قالت 61 شركة إن لديها علاقات عمل مع المملكة المتحدة، وقامت بالرد على أسئلة أكثر تفصيلاً بشأن الانسحاب البريطاني. وبنهاية 2016، بلغت الاستثمارات التجارية اليابانية في بريطانيا 13.4 تريليون ين (92 مليار جنيه استرليني). ويشكل هذا 9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليابان.

مؤشر ثقة الشركات الإيطالية يهبط لأدنى مستوى في 4 سنوات

أظهرت بيانات، انخفاض ثقة الشركات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الإيطالي للشهر السابع على التوالي في أبريل الحالي، وأن معنويات المستهلكين تراجعت أيضاً. ونزل مؤشر المعهد الوطني للإحصاء «استات» لثقة شركات الصناعات التحويلية إلى 100.6 في أبريل الحالي، من 100.8 في مارس الماضي، وهي أدنى قراءة له منذ فبراير 2015. وهبط المؤشر المجمع لثقة الشركات

الذي يجمع مسوحاً من قطاعات الصناعات التحويلية والنزعة والبناء والخدمات، والذي يقول «استات» إنه المؤشر الأكثر ارتباطاً على نحو وثيق باتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، إلى 98.7 من مستوى معدل بالخفض بلغ 99.1 في الشهر السابق. وكانت القراءة السابقة لشهر مارس الماضي عند 99.2. وقال «استات»: إن جميع مكونات مؤشر الشركات المجمع تقريبا انخفضت، باستثناء

قطاعي البناء والخدمات. كما انخفضت ثقة المستهلكين في أبريل الحالي إلى 110.5 من 111.2 في مارس الماضي، متراجعة للشهر الثالث على التوالي، مقابل توقعات بأن تسجل 111.2. وأضاف: إن جميع الفئات التي تشكل مؤشر المستهلكين أيضاً سجلت تراجعاً. وانزلت إيطاليا إلى الركود خلال النصف الثاني من 2018، مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي 0.1% على مدى الفصولين الماضيين.